أُخرجت قوات م.ت.ف. من لبنان علناً، ممّا أضعف القدرة السورية على ابتزاز منظمة التحرير الفلسطينية جسدياً. وربما تآلف الاتجاه نحو الاردن ومحاولات المصالحة الفلسطينية الداخلية مع طبيعة ومعطيات المرحلة الجديدة، حيث تأثّرت مرتكزات العمل العسكري والمؤسسي الفلسطيني، ولم يعد في امكان القيادة الفلسطينية ان تضع «عنوانها السياسي» او «اداتها العسكرية» في لبنان، أو في سوريا، ولم تقدِّم الاردن بديلاً من تلك الاحتياجات الضرورية، كما ابتعدت القواعد العسكرية الموزّعة في ارجاء العالم العربي من ان تكون نقاط ارتكاز لانطلاق النشاط المسلّح اليومي ضد اسرائيل(١٩).

جاءت علامة على صعوبة الوضع وعلى وقوع الطرف الفلسطيني بين فكي الكماشة الاسرائيلية ـ السورية في قيام عرفات بخطوات مثيرة. كانت الخطوة الاولى زيارة القاهرة، حيث سعى الزعيم الفلسطيني، من خلالها، الى اكتساب وزن مصر الاقليمي الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، ودعم سياستها، اقليمياً ودولياً. ودلّت تلك الزيارة، فلسطينياً، على زيادة اعتماد القيادة على تأييد مطالب أهالي الضفة والقطاع، وعلى عدم توفر آمال قوية في اعادة اللحمة والاجماع، سريعاً، الى صفوف المنظمة؛ كما ساعدتها، ايضاً، على تقوية حوارها مع الاردن. وكانت الخطوة الثانية هي عقد المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الاردنية، عمّان، الذي اثمر الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني في شباط (فبراير) ١٩٨٥، حيث بدت في الافق، حينذاك، امكانات السلام القائم على مبادلته بالارض(٢٠).

وعلى الرغم من نشدان الحل السياسي، فقد دأبت المنظمة على النظر الى انجازات الماضي بعين الرضى، لكنها ظلت تواجه مسألة انها لم تتقدّم أكثر على طريق الحصول على الاعتراف والارض، طالما بقيت ترفض الاعتراف باسرائيل، والاكتفاء بدولة فلسطينية مصغّرة، اقلّه بصورة معلنة وصريحة.

من هنا كانت منظمة التحرير الفلسطينية المستفيد الاكبر، بدون شك، في اطلاق الانتفاضة في الارض المحتلة، في أواخر العام ١٩٨٧، التي دعمت اوضاع م.ت.ف. السياسية في مجالات رئيسة ثلاثة، هي العلاقات الداخلية والتوازن مع سوريا والروابط مع الاردن.

ولمّا كانت الانتفاضة اكتسبت شرعية اعطت المنظمة «حق الرقبة»، فان عرفات بات يكرّر جملة مؤداها: «ما كان جائزاً تكتيكياً قبل الانتفاضة لم يعد جائزاً بعدها». وتعكس هذه الجملة، بطبيعة الحال، تقديراً يرقى الى مستوى التقديس لفعل الانتفاضة، وتعكس، في الوقت عينه، تفهّماً من القيادة الفلسطينية لرهبة المسؤولية، عندما يتعلق الامر بمصير بلاد وعباد. وعلى هذا الاساس، اصبحت الحسابات التي تنظّم ايقاع القرار السياسي الفلسطيني بين خطين متوازيين: الاول، يستهدف تصعيد وتائر المشروع الانتفاضي في الداخل، والآخر سعى الى توظيف نتائج هذا المشروع لتحصيل مكتسبات سياسية، وجغرافية، بوزن الانتفاضة.

ما سبق ذكره لم يكن تجريداً، وانما أُجريت مناقشته عيانياً في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٨)، في الجزائر، الذي ردّد البعض ان أروقته شهدت، بالفعل، عملية فرز بين هذين الخطين. ففي حين رأى اصحاب الخط الاول ان الانتفاضة مثّلت انتصاراً معنوياً هائلاً، وأوجدت حقائق على الارض، لكنها لم تُوجد، بعد، الحقائق الكافية لبدء التحرك السياسي للحصول على مكاسب جغرافية، وان التحرك السياسي ينبغي ان يبقى مقتصراً على دعم الانتفاضة وتحقيق التلاحم بها، وفضح العدو وممارساته القمعية، ومحاولة ايجاد حقائق جديدة، فقد رأى اصحاب الخط الثاني ان الانتفاضة حققت الكثير على مختلف الصعد والمستويات، وانه لا بدّ من توظيف ما حققته، والتحرك من موقع الثقة بالنفس، وخوض غمار التحرك السياسي، وصولاً